الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

و.م/ل.ه

ملخـــص ملـــف

الموضـــوع : عرض وزارة التربية والتعليم العالي ما يلي :

أ- تقرير حول التعليم العالي في لبنان .

ب- مشروع مرسوم يرمي إلى إلغاء الترخيص المعطى للمجمع التكنولوجي التربوي في الشمال بإنشاء المعهد الجامعي للتكنولوجيا في عرقة – عكار .

ج- مشاريع مراسيم ترمي إلى تعديل تسمية بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص القائمة واستحداث كليات واختصاصات جديدة .

د- مشاريع مراسيم ترمي إلى استحداث كليات واختصاصات جديدة في مؤسسات مرخصة .

تعرض وزارة التربية والتعليم العالي ما يلي:

أ – تقرير حول التعليم العالي :

١ – الإطار الاستراتيجي:

تّم تبنّي مبادىء عامة تشكل الأسس لإطار استراتيجي للتعليم العالي في لبنان من خلال مؤتمرات وطنية تضمنت التالي:

- إقرار شرعة وطنية للتعليم العالي
- بناء قدرات إدارة التعليم العالي
- تحديث التشريعات الناظمة للتعليم العالي
- تعزيز قدرات الجامعة اللبنانية .
- ضمان معايير الجودة والنوعية في التعليم العالي
- تطوير مهمات جديدة للتعليم العالي تلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية
- وضع التعليم العالي في مسار اقتصاد المعرفة
- تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

وقد تم تشكيل لجنة لوضع استراتيجية للتربية والتعليم العالي تتضمن التوجهات العامة في التربية والتعليم العالي ووضع استراتيجية لكل من التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي ٠

٢ – واقع الجامعة اللبنانية:

- تعددت كلياتها ومعاهدها واختصاصاتها وفروعها المناطقية وفق التالي:
  /١٧/ كلية ومعهد تتوزع في /٤٧/ فرع على جميع الأراضي اللبنانية ٠
- نمت هيئاتها التعليمية والإدارية إذ بلغ عدد الأساتذة حوالي /٤٣٨٣/، منهم حوالي /٨٠٠/ في الملاك ومتفرغين. بلغ عدد الإداريين حوالي /١٧٢٥/ موظفا ٠
- يشكل طلابها ٥٠% من إجمالي طلاب التعليم الجامعي في لبنان ٠

إن هذا التوسع الكمي الهائل في حجم الجامعة اللبنانية نتجت عنه مجموعة اختلالات قانونية، تنظيمية، مالية، أكاديمية، اجتماعية وسياسية ٠

وقد تّم في العام ٢٠٠٤ تقييم ذاتي للجامعة اللبنانية بدعم من الـ UNDP والـ UNESCO ٠

حاليا يجري وضع قانون جديد لهذه الجامعة ، متوقع إنجازه نهاية كانون الثاني ٢٠٠٦ ونقاشه في مؤتمر وطني ٠

٣ – تعزيز وتنظيم التعليم العالي في لبنان : يتطلب ذلك ما يلي :

- إعادة النظر بالعديد من الجوانب التشريعية والتنظيمية لمؤسسات التعليم العالي وبدراسة واقع الهيئات الناظمة له (المجلس الاستشاري الأعلى للجامعات ، مجلس التعليم العالي ، اللجنة الفنية، لجنة المعادلات ، لجنة الهندسة ، لجنة الكولوكيوم) التي لا تستطيع القيام بالدور المنوط بها من مراقبة وتأمين جودة ٠٠٠٠ ويجري العمل على وضع قانون جديد لتنظيم التعليم العالي الرسمي والخاص ٠

- وضع آليات للمراقبة الدائمة للمؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب تأمين خبراء لوضعها على المستوى الوطني .
- تأمين تعددية الاختصاصات وتنوعها ومستوياتها واختيار الاختصاصات التي تتلاءم وحاجات السوق العالمية، واعتماد برامج تعليمية تتلاءم والبرامج العالمية.

أما العراقيل الحالية المعيقة لذلك تتمثل في : صعوبة الترخيص لاختصاصات جديدة لديها نقابات حصرية ، غياب التشجيع لتطوير برامج جديدة ، غياب التدريس على مستوى الدراسات العليا والدكتوراه في معظم الاختصاصات ، عدم وجود مراكز أبحاث .

فعلى سبيل المثال هناك /٧٠٠٠/ طالب، خريجو الجامعة اللبنانية، يتوزعون كالتالي:

/٥٠,٠٠٠/ منهم في كليات الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية .

/١٢,٠٠٠/ كلية العلوم .

/٨,٠٠٠/باقي الاختصاصات .

وهذه النسب تنطبق تقريبا على القطاع الخاص .

أما على مستوى اعتماد برامج تعليمية تتلاءم والبرامج العالمية، فانه من الضروري ايجاد آليات لانتقال الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي وتأمين مسالك التحصيل بين التعليم العالي والتعليم المهني والتقني.

- تأمين شروط ضمان الجودة والنوعية: ينبغي وضع آليات لتقييم مؤسسات التعليم العالي، إنشاء هيئات اعتماد والتعاون مع مؤسسات اعتماد عالمية متخصصة.... .
- التفكير بالتعليم العالي كمصدر اقتصادي: إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تجعل من التعليم العالي إحدى أهم الخدمات المتاحة عبر الحدود . وهنا تطرح أسئلة عن التوجهات على المستوى الوطني ، عن وجود مشروع لاستقطاب الطلبة إلى لبنان

عرباً وأجانب، عن دور مؤسسات الدولة في هذا الإطار ودور الجامعات في لبنان وخصوصا الجامعة اللبنانية ...

- واقع التعليم الخاص في لبنان والإجراءات المتخذة:

- لم يرخص منذ العام ٢٠٠١ لأي مؤسسة تعليم عالي جديدة .
- يوجد طلبات ترخيص منذ العام ٢٠٠١ لم يجر البت بها حتى الآن .
- يوجد /٢٠/مؤسسة غير مرخصة تعطي شهادات من جامعات أجنبية في العام ٢٠٠٢.
- يوجد معاهد مهنية تسدي تعليم جامعي بالتعاون مع جامعات في الخارج .
- يوجد مشاكل لدى المؤسسات التي تدرس الفرشمان .
- يوجد مشكلة تتعلق بتسميات بعض مؤسسات التعليم العالي: الدول العربية لا تقبل بإيفاد طلاب إلى المؤسسات التي تحمل تسمية معهد وذلك بسبب عدم إمكانية إدخالها ضمن عضوية اتحاد الجامعات العربية .
- مشكلة القدرة الاستيعابية للجامعة اللبنانية .

- بعض الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة والهيئات الناظمة من العام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠٠٥:

- إصدار دليل التعليم العالي في لبنان
- حصر الاختصاصات والشهادات المرخصة
- فتح موقع الكتروني للمديرية العامة للتعليم العالي
- إعداد استمارة أرسلت إلى جميع مؤسسات التعليم العالي ودراسة الاستمارات ووضع تقرير بالواقع .
- وضع دليل استصدار قرار معادلة الشهادات الجامعية داخل لبنان .
- توصية مجلس التعليم العالي بعدم الترخيص لمؤسسات جديدة قبل تنظيم الوضع القائم .
- توجيه إنذارات للمؤسسات المخالفة .
- متابعة ملف المؤسسات غير المرخصة .

- وضع دليل الترخيص لجامعة أو معهد أو كلية .
- عرض ملفات الترخيص مجدداً على مجلس التعليم العالي .
- قرار مجلس الوزراء القاضي بالتدقيق من قبل شركات عالمية على جميع مؤسسات التعليم العالي .
- إعداد المديرية العامة للتعليم العالي للتقرير عن التدقيق .
- تنظيم / ٥/ ورش عمل لتنظيم التعليم العالي الخاص .
- اتخاذ توصيات بالترخيص لبعض مؤسسات...

من التوجهات الحالية:

- إنجاز مشروع قانون جديد للتعليم العالي والمراسيم التطبيقية له (سينجز آخر كانون الثاني ٢٠٠٦) .
- متابعة مشاريع المراسيم التنظيمية .
- متابعة ملفات طلبات المؤسسات القائمة .
- اتخاذ القرارات بالنسبة لطلبات إنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة .
- اتخاذ القرارات بالنسبة للفروع الجغرافية للمؤسسات القائمة .
- متابعة مشروع قانون تنظيم المديرية العامة للتعليم العالي .
- تحضير نسخة جديدة من دليل التعليم العالي
- إنجاز صفحات موقع هذه المديرية باللغتين الفرنسية والإنكليزية .

تفيد وزارة التربية والتعليم العالي أن مجلس التعليم العالي قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٨، محضر رقم ٢٠٠٥/٩، التوصية بإعداد / ٢٠/ مشروع مرسوم يتعلقون بإلغاء ترخيص معطى، وتعديل تسمية بعض مؤسسات التعليم الخاص القائمة واستحداث كليات واختصاصات جديدة فيها، واستحداث كليات واختصاصات جديدة في مؤسسات مرخصة، وذلك بعد مراجعة تقارير التدقيق الذي خضعت له تلك المؤسسات بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٩ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ من قبل هيئات مستقلّة، ومراجعة تقارير اللجنة الفنية، وهذه المشاريع هي التالية:

ب- مشروع مرسوم يرمي إلى إلغاء الترخيص المعطى (بموجب المرسوم رقم ١٩٤٨ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١) للمجمع التكنولوجي في الشمال بإنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا في عرقة – عكار .

ج-عشرة مشاريع مراسيم ترمي إلى تعديل تسمية بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص القائمة واستحداث كليات واختصاصات جديدة فيها وهي:

١. تحويل المركز الجامعي للتكنولوجيا في دده الكورة إلى جامعة التكنولوجيا والعلوم التطبيقية اللبنانية – الفرنسية.
٢. تحويل معهد الإدارة والكومبيوتر الجامعي إلى جامعة الآداب والعلوم والتكنولوجيا الأميركية.
٣. تحويل معهد التعليم العالي للعلاج الفيزيائي إلى الجامعة اللبنانية – الألمانية للتكنولوجيا والعلوم التطبيقية .
٤. تحويل مجمع الحريري الكندي الجامعي إلى جامعة الحريري الكندية .
٥. تحويل معهد الاميركان يونيفرسيتي للعلوم والتكنولوجيا إلى الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا .
٦. تحويل معهد الاميركان يونيفرسيتي للتكنولوجيا إلى الجامعة الاميركية للتكنولوجيا .
٧. تحويل المعهد العالي والدولي لإدارة الأعمال إلى الجامعة اللبنانية الكندية .
٨. تحويل معهد سي اند اي أميركان يونيفرسيتي إلى الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم .
٩. تحويل معهد جويا الجامعي للتكنولوجيا إلى جامعة الجنوب للعلوم والتكنولوجيا .
١٠. تحويل المعهد الجامعي للإدارة والعلوم إلى الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم .

د-تسعة مشاريع مراسيم ترمي إلى استحداث كليات واختصاصات جديدة في مؤسسات مرخصة وهي:

١. نقل المعهد اللبناني لإعداد المربين من كلية الآداب في جامعة القديس يوسف إلى كلية العلوم التربوية ٠

٢. تحويل قسم إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت إلى كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٥/١ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨) ٠

٣. إنشاء كليات في جامعة الروح القدس (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٥/٥ تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣ ورقم ٢٠٠٢/١٢ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٦ ورقم ٢٠٠٥/٢ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٤. إنشاء كليات وأقسام في الجامعة الأنطونية (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٢/٥ تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣ ورقم ٢٠٠٢/١٢ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٦ ورقم ٢٠٠٥/٢ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٥. إنشاء كليات وأقسام في جامعة المنار في طرابلس (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٥/٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ ورقم ٢٠٠٥/٧ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٦. إضافة اختصاصات إلى الجامعة اللبنانية الاميركية (محاضر مجلس التعليم العالي ٢٠٠٥/١ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١ ورقم ٢٠٠٥/٧ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٧. إنشاء كلية تمريض في جامعة سيدة اللويزة (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٥/٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٨. إضافة اختصاصات إلى كلية الصحة في جامعة المقاصد (محاضر مجلس التعليم العالي رقم ٢٠٠٥/٤ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ ورقم ٢٠٠٥/٩ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨)

٩. إضافة اختصاصات إلى معهد العائلة المقدسة الجامعي للعلوم التمريضية والعلاج الفيزيائي ٠

وان وزارة التربية والتعليم العالي تعرض مشاريع المراسيم المذكورة على مجلس الوزراء مقترحة الموافقة عليها ٠

ملاحظة : ان مشروع المرسوم المتعلق بجامعة سيدة اللويزة غير موقع من قبل لوزير ٠

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

تقرير حول التعليم العالي في لبنان مع فرص تطويره.

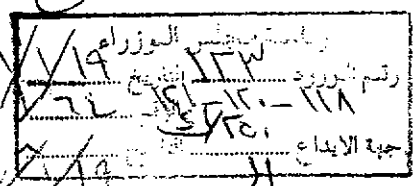

الأمين العام
الوزارية

الجهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي

المديرية العامة للتعليم العالي

URL: www.higher-edu.gov.lb
Email: Info@higher-edu.gov.lb

تقرير حول التعليم العالي في لبنان

1

مؤسسات التعليم العالي الجامعي في لبنان :

- جامعة رسمية واحدة (الجامعة اللبنانية)
- ١٧ جامعة خاصة
- ١٨ معهد جامعي وكلية جامعية خاصة
- ٥ معاهد تكنولوجية جامعية خاصة

بلغ عدد المنتسبين إلى المؤسسات الجامعية في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٤١٤٧٩ طالباً،

- **الجامعة اللبنانية تتضمن وحدها ٧٠٠٦٥ طالباً أي بنسبة ٤٩,٥% ،**
- **١٧ مؤسسة تتضمن ٤٥,٥% من الطلاب وهي:**

الجامعة الامريكية في بيروت: ٥ % ، جامعة القديس يوسف:% 6.6، جامعة بيروت العربية: 6.6% جامعة سيدة اللويزة: 3.3 %، الجامعة اللبنانية الامريكية: 3.2%، جامعة الروح القدس: 4.5%، الجامعة اللبنانية الدولية ٢,٥ %، جامعة البلمند ٢%، الجامعة الاسلامية في لبنان ١,٦%، الجامعة العربية المفتوحة: ١,٣% ، جامعة الحكمة ١,٢%، الجامعة الانطونية ٠,٨%، جامعة الجنان ٠,٧%، كلية الامام الاوزاعي: ١,٧%، معهد الاميركان بونيفرسيتي للعلوم والتكنولوجيا ٢,٥%، معهد الادارة والكومبيوتر الجامعي ٢,٢%

- **باقي المؤسسات وعددها ٢٣ جامعة ومعهد جامعي تتضمن ٥% من الطلاب**

نسبة عدد الطلاب الجامعيين الى عدد السكان: ٣,١٥% (أقل من المعدل العالمي)

2

مقدمة

ان التوجهات العالمية نحو الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وعصر اقتصاد المعرفة الذي نعيش، دفع بالكثير من الدول الى التفكير باستخدام مؤسسات التعليم بشكل غير مباشر كوسائل تنمية اقتصادية عبر استقطاب الطلبة من الخارج مما يؤمن مداخيل لا باس بها تنعكس ايجابا على حركة السوق المحلية التجارية والخدماتية .

ان اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية تجعل من التعليم العالي احدى اهم الخدمات المتاحة عبر الحدود (والامر ليس كذلك بالنسبة لسائر مراحل التعليم التي تبقى خاضعه لسيادة الدولة)

وبذلك دخل قطاع التعليم العالي من باب اقتصاد المعرفة واصبح احدى الوسائل الانتاجية ولذلك وجب التعامل مع هذا القطاع الخدماتي بشكل جدي ودقيق لضمان استمراره عبرتعزيزمؤسسات التعليم العالي بالتزامن مع تأمين ضمان الجودة والنوعية،

اضف الى ذلك ان تطوير قطاع التعليم العالي وتأمين المقاعد الدراسية بوفرة محليا هي احدى الوسائل التي تحث الطالب على اختيار جامعة محلية بدل التفكير بالسفر الى الخارج للدراسة في الجامعات الاجنبية.

3

ما هي بشكل اساسي الموارد الاساسية لاستقطاب الطلبة؟

يمكننا اختصار ذلك بما يلي:

1- **تأمين مقاعد دراسية**
2- **تأمين تعددية الاختصاصات وتنوعها ومستوياتها.**
3- **اختيار الاختصاصات التي تتلائم وحاجات السوق المحلية والعالمية.**
4- **تأمين الكادر التعليمي الملائم للاختصاصات المتنوعة**
5- **اعتماد منهجية تخول الطالب التأقلم مع النظم التعليمية في لبنان.**
6- **اعتماد برامج تعليمية تتلائم والبرامج التعليمية العالمية.**
7- **تسهيل الاجراءات التي تسهل انتقال الطلبة واقامتهم في لبنان.**

4

ان في لبنان خمسة قطاعات على الاقل يمكن ان يكون للبنان فيها قيمة تفاضلية على الدول المجاورة:

- قطاع اللغات،
- قطاع التكنولوجيا الخفيفة،
- قطاع التعليم،
- قطاع المصارف،
- وقطاع الصحة.

5

ضمن هذه المعطيات فإن للجامعة اللبنانية ولمؤسسات التعليم العالي الخاص دور أساسي وهام في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية

لذلـــــك سنتطرق للنقاط التالية:

اولا- الاطار الاستراتيجي للتعليم العالي

ثانيا- واقع الجامعة اللبنانية

ثالثا- تعزيز وتنظيم التعليم العالي:

- الهيئات الناظمة للتعليم العالي
- آليات الرقابة والتقييم والاعتماد ودور الجامعة
- التعليم العالي كقطاع خدمات ودور الجامعة

اولا - الاطار الاستراتيجي:

تم تبني مباديء عامة تشكل الاسس لاطار استرتيجي للتعليم العالي في لبنان من خلال مؤتمرات وطنية في الاعوام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤ (مجلس النواب، نقابة المهندسين، المجلس الاقتصادي الاجتماعي).

6

الاطار الاستراتيجي (١)

1. اقرار شرعة وطنية للتعليم العالي: اعتبار التعليم العالي شان وطني، توفير فرص التعليم للجميع، وضع خارطة لانتشار التعليم العالي، حق الجميع بالحصول على تعليم ذو جودة ونوعية، تأمين نظام تكامل المسارات، تطبيق مواصفات ومعايير دقيقة للترخيص، اعطاء دور مميز للجامعة اللبنانية، تحمل الدولة مسؤولية انتظام التعليم.

2. بناء قدرات ادارة التعليم العالي: تطوير هيكلية المديرية العامة للتعليم العالي، بناء نظام معلومات يوفر معطيات حول التعليم العالي، اعادة النظر بالهيئات الناظمة، نشر المعلومات حول التعليم العالي عبر الانترنت لتدعيم منظومة البحث .

3. تحديث التشريعات الناظمة للتعليم العالي: قوانين ومراسيم التعليم العالي الخاص، قانون الجامعة اللبنانية، شرعة لواجبات وحقوق العاملين والمدرسين.

4. تعزيز قدرات الجامعة اللبنانية: تطوير هيكلية الجامعة، قانون جديد، تطوير الموارد التعليمية والبحثية، تحديث تشريعات التفرغ، تأمين المنشآت والتجهيزات، تطوير الاختصاصات، وضع آليات للتقييم (تطابق المهام مع الاهداف)

7

الاطار الاستراتيجي (٢)

5. ضمان معايير الجودة والنوعية في التعليم العالي: هيئات اعتماد، آليات اكاديمية لتنظيم المؤسسات وتأمين الجودة، قواعد معلومات مشتركة بين الادارة والمؤسسات.

6. تطوير مهمات جديدة للتعليم العالي: تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، تطوير قدرات الموارد البشرية، فرص التدريب المستمر.

7. وضع التعليم العالي في لبنان في مسار اقتصاد المعرفة: امتلاك مهارات المعلوماتية، تعزيز قطاعات التعليم العالي الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والطاقة والبيئة، جعل البرامج التعليمية أكثر ملاءمة لمتطلبات سوق العمل، انخراط التعليم العالي في تطوير النظم التربوية.

8. تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي: اعتبار البحث العلمي مقوما" أساسيا" في التعليم العالي، تشجيع انشاء مراكز الابحاث في مؤسسات التعليم العالي، جعل البحث العلمي من واجبات اعضاء هيئات التدريس، اعتبار البحث العلمي عاملا" رئيسيا" في التطوير والتنمية

8

الواقع الحالي:

تم تشكيل لجنة لوضع استرتيجية للتربية والتعليم العالي يندرج ضمنها:

- التوجهات العامة في التربية والتعليم المهني والتعليم العالي
- استراتيجية التعليم العام
- استراتيجية التعليم المهني والتقني
- استراتيجية التعليم العالي: ترجمة الاطار الاستراتيجي الى استراتيجية متكاملة تتضمن الرسالة، الاهداف، البرامج، المخرجات، الجدولة الزمنية

9

ثانيا – واقع الجامعة اللبنانية:

شهدت الجامعة اللبنانية تطورات بارزة وعديدة منذ انشاءها.

١- تعددت كلياتها ومعاهدها واختصاصاتها وفروعها المناطقية: ١٧ كلية ومعهد، تتوزع في ٤٧ فرع على جميع الاراضي اللبنانية

٢- نمت هيئاتها التعليمية والإدارية: الاساتذة حوالي ٤٣٨٣ منهم حوالي ١٨٠٠ في الملاك ومتفرغين. الاداريين حوالي ١٧٢٥ موظف.

٣- يشكل طلابها ٥٠% من إجمالي طلاب التعليم الجامعي في لبنان.

غير أن التوسع الكمي الهائل في حجم الجامعة، نجمت عنه مجموعة من الاختلالات بعضها قانوني وتنظيمي وبعضها مالي وبعضها أكاديمي وبعضها اجتماعي وسياسي وقد شوهت هذه الاختلالات الأوجه الإيجابية في حياة الجامعة اللبنانية.

جرى تشخيص مشكلات الجامعة في العديد من المنشورات والمؤتمرات والابحاث.

تم في العام ٢٠٠٤ اجراء تقييم ذاتي للجامعة بدعم من UNESCO و UNDP

حاليا نقوم بوضع قانون جديد للجامعة اللبنانية وسيكون منجزا بنهاية كانون الثاني ٢٠٠٦ وسنعمل على الدعوة لنقاش هذا القانون في مؤتمر وطني.

10

ثالثا – تعزيز وتنظيم التعليم العالي في لبنان

ان تعزيز وتنظيم التعليم العالي في لبنان يتطلب:

١– اعادة النظر بالعديد من الجوانب التشريعية والتنظيمية لمؤسسات التعليم العالي وبدراسة واقع الهيئات الناظمة للتعليم العالي في لبنان والهيئات الممثلة بها وتطويرها وتوسيعها.

٢– وضع آليات للمراقبة الدائمة لمؤسسات التعليم العالي. وهذه الآليات لا تتوفر حاليا وتتطلب خبراء لوضعها على المستوى الوطني يوكلون مهام تأمين الجودة والنوعية وضمان المستوى الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي

٣– تأمين تعددية الاختصاصات وتنوعها ومستوياتها واختيار الاختصاصات التي تتلائم وحاجات السوق العالمية، واعتماد برامج تعليمية تتلائم والبرامج التعليمية العالمية.

٤– التفكير بالتعليم العالي كمصدر اقتصادي

في هذا الاطار يبرز دور الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة بما لديهم من الكفاءات العالية والاعداد الكافية من الاساتذة المؤهلين للقيام بهذه المهام، ضمن تشريعات وآليات جديدة يجب العمل على وضعها.

11

١– الهيئات الناظمة للتعليم العالي

١– مجلس التعليم العالي: قانون التعليم العالي الخاص: عام ١٩٦١

١– المجلس الاستشاري الاعلى للجامعات: قانون رقم ٨٣ تاريخ ١٩٦٧

٢– اللجنة الفنية: دراسة طلبات الترخيص لمؤسسات خاصة : مرسوم ٩٦/٩٢٧٤

٣– لجنة المعادلات للتعليم العالي: مرسوم ٩٦/٨٨٦٩ والمرسوم ٦٢/٩٣٥٥

٤– لجنة الهندسة: قانون مزاولة مهنة الهندسة ٩٧/٦٣٦

٥– لجان الكولوكيوم: مرسوم ٥٩/١٥٢٧

ان الهيئات الناظمة الحالية ليس بمقدورها وضمن تركيبتها ومهامها القيام بالدور المنوط بها من مراقبة وتحقق وتأمين جودة ونوعية في التعليم العالي.

لذلك من الضروري تطوير هيكلية ودور اللجان المختصة بالرقابة

حاليا نعمل على وضع قانون جديد لتنظيم التعليم العالي الرسمي والخاص

12

الهيئات الناظمة للتعليم العالي (١)

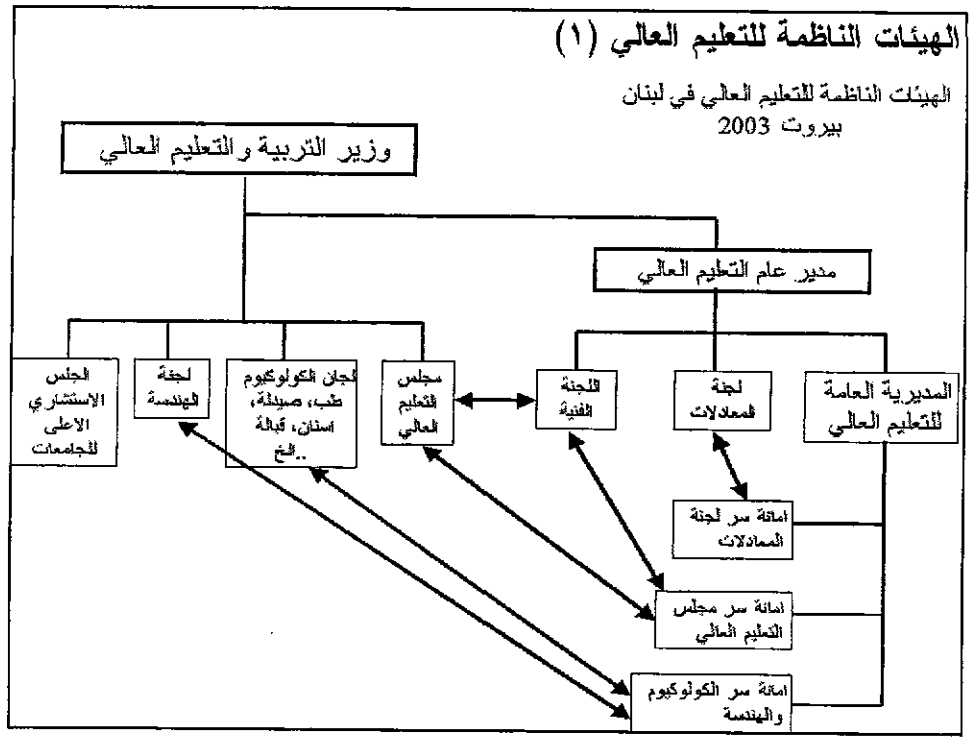

٢ – تأمين تعددية الاختصاصات وتنوعها ومستوياتها

الواقع الحالي:

– صعوبة بالترخيص لاختصاصات جديدة لديها نقابات حصرية (رفض معظم النقباء مبدأ الترخيص) من مبدأ تزايد الاعداد بالنسبة لحاجات السوق اللبناني

– عدم وجود تشجيع لتطوير برامج جديدة (يوجد طلبات ترخيص منذ العام ٢٠٠٢ لمؤسسات قائمة لم يتم البت بها)

– عدم وجود تدريس على مستوى الدراسات العليا والدكتوراه في معظم الاختصاصات (يتوفر فقط في المجالات الانسانية، محاولات خجولة في قطاعات أخرى)

والمطلوب :

- توفير شريحة كبيرة من الاختصاصات في جميع العلوم سواء كانت انسانية او علمية او طبية او هندسية او تقنية تكنولوجية.
- توفير مراكز ابحاث توفر للطلبة متابعة الدراسات العليا والدكتوراه

14

٣- اختيار الاختصاصات التي تتلائم وحاجات السوق المحلية والعالمية وتوفير مقاعد دراسية:

الواقع الحالي:

- العدد الاكبر من الخريجين في كليات الآداب والعلوم الانسانية والحقوق:
  الجامعة اللبنانية (٧٠٠٠٠ طالب) على سبيل المثال:
  ٥٠٠٠٠ طالب الآداب والعلوم الانسانية والحقوق والعلوم الاجتماعية
  ١٢٠٠٠ طالب كلية العلوم
  ٨٠٠٠ باقي الاختصاصات (صحة، علوم طبية، هندسة، ادارة اعمال، خدمات، فنون، تربية، اعلام، تكنولوجيا)
- يمكن اعتماد هذه النسب على القطاع الخاص

والمطلوب :

- توفير تعليم اختصاصات تؤمن العمل على مستوى السوق الاقليمية والعالمية
- تأمين حركية أكثر في تطوير الاختصاصات

15

توفير مقاعد دراسية للطلبة:

الاهداف:

- توفير مقاعد في الاختصاصات التي يحتاجها السوق المحلي والعالمي
- العمل على استقطاب الطلبة اللبنانيين المغتربين والطلبة العرب (توجه: لبنان جامعة الشرق الاوسط)

مقارنات:

لبنان: عدد الطلاب اللبنانيين ١٢٨٦١٩ طالب، عدد الطلاب الاجانب ١٢٨٦٠ طالب

جامعة الزيتونة في الاردن: انشأت في العام ١٩٩٢ – عدد الطلاب ١١٠٠٠ طالب منهم ٨٠٠٠ طالب عربي

لا زالت أعداد كبيرة من الطلبة يغادرون للدراسة خارج لبنان في اختصاصات عديدة وبالاخص الهندسية والطبية بسبب عدم توفر مقاعد دراسية في لبنان:

- تعترف الدولة بهذه الشهادات وفق القوانين والاتفاقات الدولية
- لا تخضع بعض هذه الشهادات لاي رقابة
- يعتبر ذلك عبء على الاقتصاد الوطني

16

احصاءات بالشهادات الواردة من خارج لبنان لطلبة لبنانيين

السنة	معادلات	هندسة	كولوكيوم
٢٠٠٤	٢٠٠٠	٣١١	١٢٤٢
٢٠٠٥	٢٥٠٠	٣٥٣	١٠٧٧

خريجو الجامعة اللبنانية:

- العلوم الطبية (كافة الاختصاصات): ١٩٠ طالب
- الهندسة(كافة الاختصاصات): ٥٠٠ طالب

17

٤- اعتماد برامج تعليمية تتلائم والبرامج التعليمية العالمية

- ان النظم التعليمية في لبنان يجب ان تواكب التحولات العالمية: (نظام الاجازة، الماجيستير والدكتوراه الجديد في اوروبا الذي يقترب الى حد كبير من النظام الانكلفوفوني في التعليم: نظام ارصدة، وسهولة انتقال بين الجامعات في دول اوروبا.

- ان النظم التعليمية في لبنان متنوعة وتختلف من مؤسسة لاخرى مما يجعل توافق الشهادات اللبنانية مع الشهادات العالمية امرا صعبا على المدى الطويل

- من الضروري ايجاد اليات لانتقال الطلبة بين مؤسسات التعليم العالي وتأمين مسالك التحصيل بين التعليم العالي والتعليم المهني والتقني.

والملاحظ ضمن الجامعة اللبنانية وبعض المؤسسات:

١- عدم تتوفر آليات الانتقال بين الاختصاصات الا بشكل محدود
٢- عدم توافر مستويات منسجمة من الشهادات
٣- انخفاض مستوى التنسيق الاكاديمي بين الكليات

18

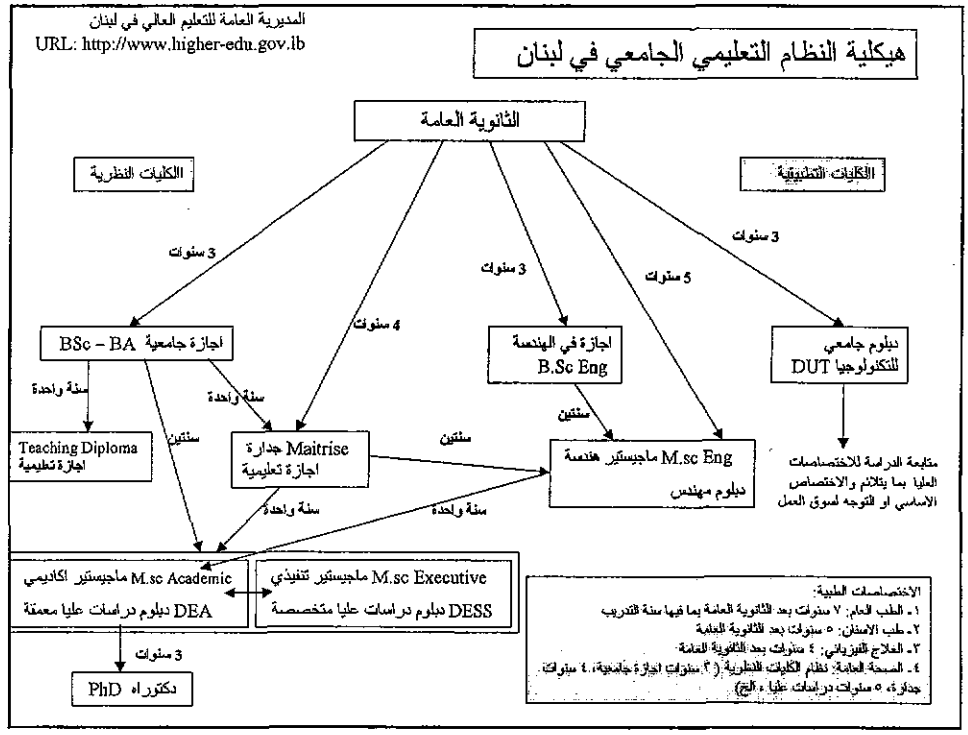

٥ – تأمين شروط ضمان الجودة والنوعية

١ – وضع آليات لتقييم مؤسسات التعليم العالي : تقييم ذاتي وتقييم خارجي

٢ – انشاء هيئات اعتماد **Accreditation Board** : التعاون مع مؤسسات اعتماد عالمية متخصصة **(ABET – CTI – NCFMEA – GSA)**

- كيفية تشكيل هذه الهيئات وعن الوسائل المتاحة لتأمين خبراء في الاعتماد،
- آليات الاعتماد العالمية تعتمد التدقيق في مؤسسات التعليم العالي

٣ – اشكالية انتشار ما يسمى برامج التعليم عن بعد بالمراسلة او من خلال الانترنت:
عدم اعتماد هذا النظام في لبنان. ضرورة وضع تشريعات جديدة

٤ – اشكالية التعاطي مع نظم الاعتراف بالمكتسبات المهنية (**Valorisation des Acquis Professionels – VAP**) والاعتراف بالمكتسبات التعليمية (**(Valorisation des Acquis d' Experiences-VAE**

20

٦- التفكير بالتعليم العالي كمصدر اقتصادي:

- ان اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية تجعل من التعليم العالي احدى اهم الخدمات المتاحة عبر الحدود.
- ما هي التوجهات على المستوى الوطني؟
- هل هناك من مشروع لاستقطاب الطلبة الى لبنان سواء كانوا عربا، لبنانيين مغتربين ام اجانب؟
- ما هو دور مؤسسات الدولة في هذا الاطار والدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعات في لبنان والجامعة اللبنانية بشكل خاص (النظام الموازي).
- كيف نضمن حرية التعليم من جهة والحفاظ على المستوى الاكاديمي العالي الذي يتناسب وتأمين حاجات السوق المحلية والاقليمية والعالمية ويضمن الجودة في التعليم ومواكبته للتطور العالمي؟.
- هل نضع آلية للاعتماد المحلي ام نترك دور الاعتماد - كما فعلت بعض الدول – الى هيئات عالمية للتصنيف والتقييم؟

21

واقع التعليم العالي الخاص في لبنان والاجراءات المتخذة :

- لم يرخص منذ العام ٢٠٠١ لاي مؤسسة تعليم عالي جديدة
  (لم يرخص أيضا لاي اختصاصات أو كليات جديدة في المؤسسات القائمة)
- يوجد طلبات ترخيص منذ العام ٢٠٠١ وحتى الآن لم يتم البت بها:
  - طلبات لمؤسسات مرخصة (كليات – تحويل – اضافة اختصاصات)
  - طلبات ترخيص لمؤسسات جديدة
- ٢٠ مؤسسة غير مرخصة تعطي شهادات من جامعات اجنبية في العام ٢٠٠٢
- يوجد معاهد مهنية تسدي تعليم جامعي بالتعاون مع جامعات في الخارج وتعطي شهادات منها
- مشكلة المؤسسات التي تدرس الفرشمان دون استيفاء شروط الانتساب أو تقبل الطلاب بثانوية غير رسمية (ثانوية شرعية مثلا)
- **مشكلة التسميات:** الدول العربية لا تقبل بايفاد طلاب للمؤسسات التي تحمل تسمية معهد، نظرا لعدم امكانية ادخالها ضمن عضوية اتحاد الجامعات العربية
- **مشكلة القدرة الاستيعابية** للجامعة اللبنانية محدودة وفي حالة اشباع
- **جانب أيجابي:** توفر موارد بشرية هامة في لبنان للقيام بمهام التعليم العالي وتطوير قطاع التعليم العالي

22

الاجراءات المتخذة (من قبل الادارة والهيئات الناظمة):

في العام ٢٠٠٢:

- مراجعة ملفات المؤسسات المقدمة لمجلس التعليم العالي عند الترخيص
- حصر الاختصاصات والشهادات المرخصة
- اصدار دليل التعليم العالي في لبنان (ورقي)
- فتح موقع الكتروني للمديرية العامة للتعليم العالي ويتضمن جميع المعلومات حول التعليم العالي www.higher-edu.gov.lb
- الطلب لمجلس التعليم العالي تكليف اللجنة الفنية (مرسوم ٩٦/٩٢٧٤) التحقق من أن مؤسسات التعليم العالي الجديدة تطبق الشروط والمعايير المفروضة.
- إعداد استمارة أرسلت الى جميع المؤسسات وتتضمن طلب معلومات (الانظمة، البرامج، الاساتذة، الطلاب، الابنية، التجهيزات)
- دراسة الاستمارات من قبل اللجنة الفنية وزيارات ميدانية ووضع تقرير بالواقع.
- اشكالية معادلة بعض الشهادات

23

الاجراءات المتخذة (من قبل الادارة والهيئات الناظمة):

في العام ٢٠٠٣:

- مراجعة مجلس التعليم العالي لجميع الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات القائمة
- اتخاذ توصية بعدم الترخيص لمؤسسات جديدة قبل تنظيم الوضع القائم
- وضع دليل استصدار قرار معادلة الشهادات الجامعية داخل لبنان.
- دراسة طلبات المعادلة للمؤسسات (لجنة المعادلات) – التدقيق بالبرامج والاساتذة الطلب لمجلس التعليم العالي بت مسألة بعض المخالفات – وضع تقارير وفق نموذج معين مع طلب الالتزام بالمضمون من المؤسسات
- المتابعة مع المؤسسات للالتزام بتقارير لجنة المعادلات.
- توجيه انذارات للمؤسسات المخالفة
- متابعة ملف المؤسسات غير المرخصة (١٥ مؤسسة) وتوجيه انذارات لها.
- مشكلة الفروع الجغرافية غير المرخصة (انشاء باستثناءات)
- مناقشة اقتراح قانون لتنظيم التعليم العالي الخاص في لبنان (مجلس النواب)
- متابعة ملف طلبات الترخيص
  (٢٣ طلب لمؤسسات قائمة – ١٠ طلبات لمؤسسات جديدة)
- وضع دليل الترخيص لجامعة او معهد او كلية او قسم او اختصاص (اللجنة الفنية)
- وضع استمارة تقييم طلب الترخيص من قبل اللجنة الفنية

24

الاجراءات المتخذة (من قبل الادارة والهيئات الناظمة):

في العام ٢٠٠٤:

- عرض ملفات الترخيص مجددا على مجلس التعليم العالي

التدقيق في مؤسسات التعليم العالي

- اقتراح القيام بتدقيق على جميع مؤسسات التعليم العالي من قبل هيئات خاصة

- قرار مجلس الوزراء ٢٠٠٣/٤٩ للقيام بالتدقيق من قبل شركات عالمية

- تكليف شركات APAVE, TUV HELLAS, SGS بالتدقيق.

- وضع استمارة التدقيق والملاحظات وتقرير حالات عدم المطابقة من قبل المديرية العامة للتعليم العالي. تلى ذلك قيام الشركات بالتدقيق ووضع التقارير بذلك

- اعداد المديرية العامة للتعليم العالي لتقرير ملخص عن التدقيق وضع بتصرف مجلس التعليم العالي ويقدم واقع جميع المؤسسات 25

الاجراءات المتخذة (من قبل الادارة والهيئات الناظمة):

تابع العام ٢٠٠٤:

تنظيم **خمس ورش عمل لتنظيم التعليم العالي الخاص** (جميع ورش العمل متوفرة على التلفزيون التربوي وعلى موقع المديرية العامة للتعليم العالي):

* تكليف لجنة لتنظيم ورش العمل واعداد اوراق عمل
* مراجعة النصوص المتوفرة، مناقشة اوراق عمل المحاضرين والتوصيات،

* **صياغة أربعة مشاريع مراسيم:**

١- التدقيق في مؤسات التعليم العالي،
٢- تنظيم مجلس التعليم العالي واللجان الفنية،
٣- الترخيص والمباشرة والمواصفات والآليات،
٤- الاعتراف بالشهادات بناء على تقييم ذاتي وخارجي للمؤسسة وللبرامج)

- تكليف اللجنة الفنية دراسة طلبات ترخيص

الاجراءات المتخذة (الادارة والهيئات الناظمة):

في العام ٢٠٠٥:

- وضع تقارير التدقيق بتصرف مجلس التعليم العالي
- تكليف اللجنة الفنية دراسة طلبات الترخيص من قبل مجلس التعليم العالي
- ارسال تقارير التدقيق وتقارير اللجنة الفنية للمؤسسات المعنية لابداء الرأي قبل البت بأي طلب
- عرض تقارير التدقيق واللجنة الفنية وطلبات المؤسسات على مجلس التعليم العالي
- اتخاذ توصيات بالترخيص لبعض المؤسسات ضمن التوجهات التالية:
  * تضمين المرسوم الموقع والاختصاص والمستوى التعليمي.
  * عدم الترخيص لمستوى الماجيستير او الدكتوراه قبل ان تكون المؤسسة قد درست البكالوريوس وتبين التزامها اكاديميا
  * عدم السماح بالمباشرة بالتعليم قبل تنفيذ التعهدات وأخذ اذن بذلك من مجلس التعليم العالي بناء على تدقيق وفق ملف الطلب (اللجنة الفنية)
- اعداد دراسة كاملة عن المؤسسات غير المرخصة وتوجيه انذارات مشكلة المعاهد المهنية – مشكلة التعليم بالمراسلة عن بعد
- مشكلة مسلك التحصيل بين التعليم المهني والتعليم العالي (اقتراح مشروع مرسوم)

27

الاجراءات المتخذة (بما يتعلق بالمؤسسات):

في العام ٢٠٠٥:

- الانتهاء من ملف المؤسسات غير المرخصة
  - اقفال هذه المؤسسات
  - احالة الملف الى وزارة العدل
- انتهاء مجلس التعليم العالي من مراجعة تقارير اللجان الفنية ومراجعة المحاضر السابقة للمجلس واستكمال دراسة الملفات.
- اتخاذ التوصيات باحالة الملفات والطلبات المقدمة لمؤسسات قائمة والتي تمت دراستها من العام ٢٠٠٢ وحتى الآن الى مجلس الوزراء:
  - ٩ مشاريع مراسيم تتعلق بالترخيص لاختصاصات وكليات جديدة في مؤسسات قائمة (جامعات ومعاهد جامعية)
  - ١٠ مشاريع مراسيم تحويل معاهد جامعية الى جامعات
  - مشروع مرسوم الغاء ترخيص معهد عرقة الجامعي للتكنولوجيا
- انهاء مشكلة تدريس صف الفرشمن بشكل غير قانوني
- اتخاذ التوصيات باستكمال دراسة الطلبات المقدمة للمديرية العامة للتعليم العالي

28

مضمون مشاريع المراسيم (الاختصاصات والكليات المطلوب الترخيص لها)

مشاريع مراسيم استحداث كليات واقسام في مؤسسات قائمة:

١- الجامعة الامريكية في بيروت: تحويل قسم ادارة الاعمال الى كلية
٢- جامعة القديس يوسف: نقل معهد المربين الى كلية التربية
٣- جامعة الروح القدس : معهد عالي للعلوم السياسية + قسم إعلام + قسم لغات حية للاعمال + قسم تغذية
٤- الجامعة الانطونية: كلية إعلان + كلية إدارة اعمال
٥- جامعة المنار: كلية ادارة أعمال + كلية هندسة+ كلية عمارة وتصميم واضافة اختصاصات لكليات مرخصة
٦- جامعة سيدة اللويزة: كلية تمريض
٧- جامعة المقاصد: اضافة علوم مخبرية وعلاج تنفسي لكلية الصحة
٨- الجامعة اللبنانية الامريكية: اضافة هندسة ميكانيك ومرحلة الماجيستير في كليات
٩- معهد العائلة المقدسة: اضافةعلوم المختبرات الطبية والقبالة

29

مشاريع مراسيم تحويل معاهد جامعية الى جامعات:

١- المركز الجامعي للتكنولوجيا – دده الكورة
٢- معهد الادارة والكومبيوتر الجامعي - جدرا
٣- معهد التعليم العالي للعلاج الفيزيائي - جونية
٤- مجمع الحريري الكندي للعلوم والتكنولوجيا - المشرف
٥- معهد الاميركان يونيفرسيتي للعلوم والتكنولوجيا - الاشرفية
٦- المعهد العالي والدولي لادارة الاعمال – عينطورة
٧- معهد السي أند إي أميركان يونيفرسيتي – الحدث
٨- معهد الاميركان يونيفرسيتي للتكنولوجيا – حالات
٩- المعهد الجامعي للادارة والعلوم – الدامور
١٠- معهد جويا الجامعي للتكنولوجيا – جويا – جنوب لبنان

الاختصاصات المضافة: تكنولوجيا متقدمة، تجهيزات طبية، علوم البحار، رياضيات اكنوارية، تخطيط مدني، فنون، تربية، ارشاد تربوي، تكنولوجيا الطاقة، التكنولوجيا الحياتية، علوم صحية ومخبرية، ميكاترونيكس، البصريات وقياس النظر، علوم الموارد المائية والجيوبيئية، علوم التغذية والصحة، الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية

بالاضافة الى تحويل اقسام مرخصة ومعترف بها ومعادلة في هذه المعاهد الى كليات

30

التوجهات الحالية:

- انجاز مشروع قانون جديد للتعليم العالي الخاص والمراسيم التطبيقية له
(هناك لجنة تعمل على وضعه وسيكون جاهزا نهاية كانون ثاني ٢٠٠٦)
- متابعة مشاريع المراسيم التنظيمية (معادلات، مسارات مهني أكاديمي)
- متابعة ملفات طلبات المؤسسات القائمة (الطلبات الجديدة)
- اتخاذ القرارات بالنسبة لطلبات انشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة
- اتخاذ القرارت بالنسبة للفروع الجغرافية للمؤسسات القائمة
- اتخاذ القرارات بالنسبة للمعاهد المهنية التي تسدي تعليم عالي جامعي

بالنسبة للادارة:

- متابعة مشروع قانون تنظيم المديرية العامة للتعليم العالي
- انشاء وحدات في المديرية العامة للتعليم العالي (ليس هناك من هيكلية حتى الآن)
- التحضير للنسخة الجديدة من دليل التعليم العالي (ايار ٢٠٠٦)
- انهاء صفحات موقع المديرية باللغات الفرنسية والانكليزية (شباط ٢٠٠٦)

31

وشكرا لحسن استماعكم

32